

الحجرف يبحث أوجه التعاون المشترك مع فرنسا وكرواتيا والإمارات



الحجرف مستقبلا سفير الرئيس

البلدين في المجالات التجارية والاستثمارية بمناسبة توليه منصبه الجديد وبهذه المناسبة عمل في البلاد، وأوضح أن السفير الإماراتي الجديد سيؤدي مهام عمله في البلاد بميزة أن الجانبين بحثا تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين.

الخاصة بعقد الدورة الـ 14 للجنة الوزارية الكويتية الفرنسية المشتركة وتطرق إلى مشاركة البلاد في الاجتماع القادم لنادي باريس للول للجنة الدائمة والمقرر عقده في باريس خلال شهر مايو المقبل.

وأضاف أن الحجرف ناقش مع السفير الكرواتي سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين

بحث وزير المالية الدكتور نايف الحجرف مع السفير الفرنسي ماري ماسويوي والسفير الكرواتي أمير عوهاريمي والسفير الإماراتي صفر الريس لدى البلاد كلا على حدة سبل تعزيز التعاون المشترك.

وقالت وزارة (المالية) أن الحجرف تناول مع السفير الفرنسي آخر التطورات

باقر: المشاركة في المعارض الخارجية تفتح أسواقاً جديدة للمنتج الكويتي



جانب من معرض القاهرة الدولي

للترفيه للمنتج الكويتي في الداخل والخارج، وأكد أن هذا الدعم أدى إلى بلورة مقترح إقامة معرض للمنتجات الكويتية في مصر تحت مسمى (صنع في الكويت) وآخر للمنتجات المصرية في الكويت تحت مسمى (صنع في مصر) يتم تنظيمهما سنوياً بالتناوب في البلدين الشقيقين عربياً عن الأمل في أن يلقى هذا المقترح قبول المسؤولين من الجانب المصري، وكان وزير التجارة بورتة الـ 52 بمشاركة نحو 300 شركة تمثل دول عدة منها الكويت.

مشيرا إلى نوعية القطاعات الصناعية الكويتية المشاركة والتي «جاءت بعد بحث متطلبات السوق المصرية لأنها تعتبرها بوابة للسوق العربية». وراى المطيري أن المعرض محلل الاقتصادي وساحة يلتقي فيها رجال المال والإعمال من مختلف الدول المشاركة كما يتيح فرصة للتعرف على منتجات الآخرين وعقد الصفقات والاتفاقيات. وأشار بالدمع الذي يقدمه وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي خالد السروشان وكذلك وكيل الوزارة المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية الشيخ نمر الصباح

أكدت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الأحد حرصها على المشاركة في المعارض الخارجية بما من شأنه الترويج للمنتج الكويتي وفتح أسواق جديدة له.

وقال مدير إدارة العلاقات الدولية بالوزارة فهد باقر على هامش مشاركة الوزارة بجناح في (معرض القاهرة الدولي) أن الهدف من المشاركة في المعرض تقوية وتعزيز العلاقات التجارية مع مصر وتطويرها وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأضاف باقر أن «المشاركة السنوية في المعرض من شأنها فتح أسواق جديدة للمنتج الكويتي كما تعد فرصة جيدة لعقد صفقات تجارية لا سيما أن مصر هي بوابة العرب إلى أفريقيا»، وأوضح أن الجناح الكويتي يتضمن منتجات 11 شركة كويتية تمثل أربعة قطاعات صناعية هي البتروكيماويات وقطاع الإنشاءات وقطاع السواك الغذائية والمواد الصحية مشيدا بالانقبال الكبير والمميز الذي حظي به الجناح الكويتي للتعرف على المنتجات الكويتية من قبل المسؤولين والمختصين وكذلك من عامة الجمهور. بدوره قال مرأب المعارض بوزارة التجارة والصناعة الكويتية عبدالله المطيري «أن المشاركة بالمعرض هي تطبيق فعلي للاتفاقيات الثنائية مع مصر»

مجلس إدارة «جلوبل» يوافق على الاندماج مع كامكو

«جلوبل» - التي جرى الإفصاح عنها في 23 سبتمبر 2018، سجلت ربح بقيمة 7.2 مليون دينار. وتأسست «كامكو» في عام 1998 وأدرجت في سوق الكويت بعام 2003. وتعد شركة تابعة لبنت الخليج المحدد، أما شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل»، فتأسست في عام 1998، وكانت إحدى الشركات المدرجة في بورصة الكويت قبل أن تنتسب منها. واختتم سهم كامكو تعاملات اليوم بارتفاع 2.17% عند سعر 72 فلسا.

المصدر والمدفوع لجلوبل بعد التخفيض سيصبح 48.19 مليون دينار، موزعا على 481.92 مليون سهم، وذلك بعد الحصول على موافقة وكانت كامكو قد أعلنت في مارس الجاري، توقيعها مع جلوبل مذكرة تفاهم، كخطوة أولى لبدء مباحثات الاندماج. وأعلنت كامكو في الشهر الحالي، الانتهاء من إعداد تقرير يوزع سعر الشراء المتعلق بصفقة شراء عدد 396.43 مليون سهم من الأسهم المستدرة من رأسمال شركة بيت الاستثمار العالمي

وافق مجلس إدارة شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» على مشروع عقد الاندماج مع شركة كامكو للاستثمار، وتقديم المشروع لهيئة أسواق المال للموافقة عليه. حسب بيان كامكو لبورصة الكويت، وأوصى مجلس إدارة جلوبل للجمعية العامة غير العادية بالموافقة على تخفيض رأس المال المصدر والمدفوع للشركة، والبالغ 49.52 مليون دينار، موزعا على 495.17 مليون سهم، باستخدام كامل أسهم الخزينة البالغ عددها 13.25 مليون سهم. وحسب البيان، فإن رأس مال

مؤشرات البورصة تحافظ على لونها «الأخضر» للجلسة الخامسة على التوالي



ارتفاع جماعي للمؤشرات

تجاوز 240 نقطة، وهو أمر إيجابي يشير إلى تحقيق قفزات قد تتجاوز بالمؤشر حاجز 5800 نقطة مع نهاية فترة الإعلانات عن البيانات المالية السنوية للشركات. وتابع: «المؤشر العام جاء أداءه متوافقا مع مؤشر السوق الأول في آخر 7 جلسات، وإن تفوق عليه الأخير في المكاسب التي تحققت بعد تسجيل ارتفاع بغرامة 6%، إلا أن الاتجاه المتوازي للمؤشرين يؤكد سيطرة الأسهم القيادية والتشغيلية وخاصة البنوك على الوضع في البورصة». وأشار الدمعني إلى تحسن سيولة الأسهم المكونة لمؤشر السوق الرئيسي في الفترات الأخيرة، مؤكدا على أن الأسهم الصغيرة والمتوسطة استفادت من الصعود المميز للبورصة الكويتية، وربما تحقّق المزيد من المكاسب خلال الفترة المقبلة.

الدمعني أن المؤشر العام للبورصة تيج في آخر 7 جلسات من الارتفاع بنسبة تقرب من 5% بمكاسب

للاكتئاب خاصة مع توالي إقصاحات الشركات عن بياناتها المالية. من الناحية الفنية، أوضح

أسس مقارنة بالجلسة السابقة، إلا أن تزايد معدل الثقة في البورصة الكويتية في الآونة الأخيرة أمر غير

واصلت للمؤشرات الكويتية. أسس الأحد، صعودها الجماعي للجلسة الخامسة على التوالي، حيث ارتفع المؤشر العام 0.47% عند مستوى 5544.88 نقطة رابحا 25.85 نقطة، كما ارتفع المؤشران الرئيسيين الأول بنسبة 0.37% و0.51% على الترتيب. وسجلت مؤشرات 4 قطاعات ارتفاعا أسس يتصدرها الاتصالات بنحو 1.4%، بينما تراجع مؤشرات 5 قطاعات أخرى بصدارة النفط والغاز بنسبة 1.5%. وقال المحلل الفني لسوق المال، مراد الدمعني إن قطاعات البنوك والاتصالات قادت البورصة أمس إلى المنطقة الخضراء مع امتصاص أسهم القطاعين لغالبية السيولة في البورصة. وأوضح الدمعني أنه رغم تراجع مستويات السيولة

1.8 مليار دينار...فائض ميزانية الكويت بـ 11 شهراً

المقدر إنفاقه في السنة المالية ياكملها والبالغ 21.50 مليار دينار. وطبقاً لبيانات وزارة المالية الكويتية، فقد تراجع مصروفات البلاد بنسبة 4.58%، مقابل 15.50 مليار دينار مصروفات الفترة المتأخرة من السنة المالية 2017-2018.

العام السابق، فقد فُزت إيرادات البلاد في 11 شهراً بنسبة 27.81%، علما بأنها كانت تبلغ في الفترة المقارنة من 2017-2018 نحو 14.42 مليار دينار. وحول المصروفات كشف تقرير المالية أن إجمالي المصروفات والالتزام في 11 شهراً سجل 14.79 مليار دينار، تمثل 68.8% من

في أبريل من كل عام، ويتنهي في 31 مارس من العام التالي. وحققت الكويت خلال الفترة من مطلع أبريل 2018 وحتى نهاية فبراير السابق إيرادات بإجمالي 18.43 مليار دينار، تمثل 122.2% من المقدّر بتحقيقه في السنة المالية 2018-2019 والبالغ 15.09 مليار دينار. وبالمقارنة مع

تحويل 3.64 مليار دينار إلى الاحتياطي الأجيال القادمة (10% من الإيرادات). وكانت الكويت قد سجلت في الفترة المتأخرة من العام الماضي (11 شهراً) عجزاً بقيمة 2.52 مليار دينار، وذلك بعد تحويل 1.08 مليار دينار للأجيال القادمة. ويبدأ العام المالي في الكويت

حققت الكويت فائضاً في الميزانية العامة خلال 11 شهراً للسنة المالية 2019-2018 بقيمة 1.79 مليار دينار (5.91 مليار دولار)، وذلك بعد خصم احتياطي الأجيال القادمة. وحسب التقرير الشهري لوزارة المالية الكويتية الصادر أمس الأحد، فقد تم

«الصناعة» تحتفل باليوم العربي للتقييس

تقي : تبني مواصفات قياسية عربية موحدة لتعزيز التجارة البينية



عبد الكريم تقي

حماية المستهلك والبيئة وضمان معايير السلامة تحقيقها معايير التقييس

نفسه حماية البيئة. وأوضح مدير عام الهيئة العامة للصناعة أن المواصفات القياسية العربية الموحدة تساعد في نشر أفضل الطرق والممارسات التي تصب في خدمة المستهلك وحماية صحته وسلامته حتى يتمكن المصريون من تسويق منتجاتهم، بالإضافة إلى المساهمة في توفير المعلومات التقنية والوصفات التصدير، الأمر الذي يساعد في إجراء عمليات التقييم بمطابقة السلع أو الأنظمة الخاصة بإدارة الجودة والإدارة البيئية والتي تتطلب اعتماد جهات محايدة للناك من كفاءة العاملين وحدايتهم وكفاءة المختبرات والأجهزة وطرق إجراءات الفحص المنهجية ومدى موافقة إجراءات تقديم المطابقة لإجراءات المعمول بها دولياً.

تعزيز دور التقييس في المجالات المختلفة. سوق مشتركة وبين أن الهدف من وراء هذا الجهود المبذول من قبل المنظمة سعى إلى توفير الشروط الفنية والموضوعية لتحقيق منتجات عربية منافسة ذات جودة عالية تسهم في إنتاج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة سوق عربية مشتركة تضمن تحقيق السلامة والمتعة للمستهلكين وتحقق في الوقت

المنظمة العربية للمواصفات والتقييس التي تم تأسيسها في 25 مارس عام 1968 بالقاهرة ضمن أجهزة جامعة الدول العربية والتي أدت منذ تأسيسها دوراً مهماً في النهوض بالتقييس والأنشطة المرتبطة به وبيان أهميته في التنمية الصناعية، مضيفا بالقول إن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تعاونت مع أجهزة التقييس العربية على إعداد وإصدار المواصفات والمقاييس وتنفيذ المشروعات التي تهدف إلى

وقال إن الاحتفال بهذا اليوم يهدف إلى نشر التوعية بأهمية التقييس على المستوى العربي، ودوره المحوري الذي يؤديه في التنمية الصناعية والاقتصادية، داعياً إلى ضرورة تبني مواصفات قياسية عربية موحدة بين الدول العربية لدعم التجارة البينية بينها كإداة ضرورية لا بد منها لدعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأضاف تقي لقد تم اختيار هذا اليوم لبتزامن مع ذكرى تأسيس

المواصفات القياسية خطوة هامة في تحقيق السوق العربية المشتركة

أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم أن هناك دوراً متنامياً ومتزايداً بالتقييس والأجهزة الوطنية ودورها المهم في نشر الوعي بأهمية ومزايا التقييس ودوره في التجديد والابتكار ودعم الاقتصاد وحماية البيئة والمستهلك. وأشار تقي في تصريح صحفي، بمناسبة احتفال الهيئة العامة للصناعة بالتعاون مع المنظمة العربية للصناعة والتعدين باليوم العربي للتقييس 25 مارس الجاري تحت شعار «المواصفات القياسية والثورة الصناعية»، أشار إلى أهمية الدور الذي تؤديه المواصفات والمقاييس في تحقيق الثورة الصناعية عربياً وعالمياً وأنها للزاد في تغيير القطاع الصناعي. دور محوري